البرنامج النووي الايراني دراسة في النشأة والدوافع والموقف الامريكي منه

الاستاذ المساعد الدكتور

سعد رزيج ايدام

المقدمة

تمثل الطاقة النووية مشروعاً هاماً تجذب اليه اغلب دول العالم، لما فيها من مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية فضلاً عن مزاياها الاستراتيجية ولهذا تسعى غالبية الدول الى بناء مشاريع الطاقة النووية بشكل عام، وامتلاك السلاح النووي بشكل خاص وهذا ما ينطبق على الجمهورية الايرانية، والتي سعت الى ذلك منذ خمسينات القرن الماضي واتخذت الولايات المتحدة موقفاً مؤيداً وداعماً لهذا المشروع في العقود الاولى لانشائه، وذلك بحكم الترابط الوثيق في المصالح بين البلدين، لاسيما وإن الولايات المتحدة كانت ترى في ايران اداتها الاستراتيجية الهامة في المنطقة، بيد ان هذا الموقف سرعان ما تغيرً مع قيام الثورة الايرانية وتغيير النظام السياسي الايراني الاسلامية في شباط عام ١٩٧٩، إذ اتخذت الولايات المتحدة موقفاً معادياً للنظام السياسي الجديد ولبرامجه الاستراتيجية لاسيما البرنامج النووي الايراني.

ان هذه الدراسة محاولة للاجابة عن تساؤلات عدّة أهمها: ما مراحل نشأة البرنامج **النووي الايراني**:

١. وما المبررات الايرانية لتطوير برنامجها النووي؟.
٢. وما الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة للتعامل مع البرنامج النووي الايراني؟

الفصل الأول

نشأة البرنامج النووي الايراني

أن الجهود الايرانية لامتلاك الطاقة النووية ترجع الى منتصف القرن الماضي حيث سعت ايران وعبر سنوات طويلة الى بناء مشروع نووي إيراني متكامل، ويمكن تقسيم مراحل تطور هذا البرنامج الى مرحلتين:

المبحث الأول

البرنامج النووي الايراني قبل عام ١٩٧٩

مثلت الخمسينات من القرن الماضي نقطة الشروع الايراني باتجاه امتلاك الطاقة النووية، وقد أرست هذه المرحلة في الوقت نفسه بداية التعاون الامريكي- الايراني في هذا المجال، لاسيما بعد انتهاء حركة رئيس الوزراء الايراني الاسبق محمد مصدق في آب عام ١٩٥٣، والتي دفعت الشاه الايراني (محمد رضا بهلوي) الى الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية، والدخول في معسكرها المناوئ للاتحاد السوفيتي السابق، كما هو الحال في انضمامها الى حلف بغداد عام ١٩٥٥(١).

وحينما اعلن الرئيس الامريكي السابق ((داويت ايزنهاور)) ((برنامج الذرة من أجل السلام)) في كانون الاول عام ١٩٥٣، والذي يتيح امكانية امتلاك الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، بادرت الحكومة الايرانية الى توقيع اتفاقية التعاون النووي مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٧، حصلت بموجبها ايران على مساعدات نووية(٢).

وفي بادئ الأمر لم يكن لدى الحكومة الايرانية طموحات كبيرة في المجال النووي، ولهذا كانت ايران في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي، حيث وقّعت على معاهدة منع الانتشار النووي في ألاول من تموز عام ١٩٦٨، واصبح التوقيع نافذاً في الخامس من آذار عام ١٩٧٠، وقد جاء في نص القرار الذي وقعته الحكومة الايرانية في الفقرة الرابعة منه، ان معاهدة الحدّ من انتاج الاسلحة النووية تعترف بما يلي ((ان لايران الحق في تطوير وانتاج واستعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والاجهزة والمعلومات التكنولوجية))(٣)، ثم وقعت الحكومة الايرانية على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣(٤).

وبادرت ايران في عام ١٩٧٤ الى صياغة قرار بالتعاون مع جمهورية مصر العربية وعن طريق الجمعية العامة للامم المتحدة حول جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية(٥)، وهو ما يؤشر بأن ايران كانت في مقدمة الدول الداعية الى احتواء الانتشار النووي، واسهمت في تقوية نظام منع الانتشار النووي، إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير مع الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط على اثر حرب تشرين

الاول عام ١٩٧٣، الأمر الذي دفع الحكومة الايرانية الى التوجه نحو الغرب لتطوير برنامجها النووي(٦).

ونتيجة لذلك قام الشاه محمد رضا بهلوي بانشاء الوكالة الايرانية للطاقة النووية عام ١٩٧٤، كما انشأ مركز (اميرآباد) للابحاث النووية في طهران، وحصلت ايران في السبعينات على كميات من اكسيد اليورانيوم المشبع من جمهورية جنوب افريقيا(٧)، ونجح الشاه في العام نفسه (١٩٧٤) من التعاقد مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نووين تنفذهما شركة (افرام اتم)، قدرة كل منهما ٩٥٠ ميكاواط، الا ان هذين المفاعلين لم يريا النور نتيجة لقيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩(٨).

وتعد محطة بوشهر الواقعة في جنوب ايران والتي بدأ العمل بها عام ١٩٧٤ المحطة الأهم في المشروع النووي الايراني، وتتراوح الطاقة القصوى للمحطة عند التشغيل ١٠٠٠-١٣٠٠ ميكاواط، وتولت شركتان المانيتان انشاء المفاعل النووي فيها، الا ان قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ أدّى الى ايقاف العمل فيها(٩).

المبحث الثاني

«البرنامج النووي الايراني بعد عام ١٩٧٩»

شهد البرنامج النووي الايراني تطورات غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الاربعة الماضية، ولم تكن السياسة الايرانية محكومة بتوجهات واضحة ومحددة، وأنما كانت في الاغلب تنسجم مع طبيعة الظروف التي شهدتها ايران، وتفاوتت قوة الدفع المحركة للبرنامج النووي الايراني ما بين السرعة والتباطؤ، حسب التحول في مواقف الدول الكبرى، وفي حركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الاقليمية والدولية(١٠).

ومثلت نهاية السبعينات حقبة جديدة في تاريخ ايران، لاسيما بعد انهيار نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وقيام الثورة الايرانية في شباط ١٩٧٩، تلك الثورة التي نقلت البرنامج النووي الى مرحلة جديدة ومختلفة عن سابقتها، ففي بداية الثورة وحتى منتصف الثمانينات تجمد البرنامج النووي الايراني بصورة شاملة، ويرجع السبب الى شيوع قناعات فكرية ودينية لدى قادتها وفي مقدمتهم آية الله الخميني تحرم استخدام أسلحة الدمار الشامل، واسهمت عوامل أخرى في تجميد البرنامج النووي، منها قيام الطائرات العراقية بقصف المنشآت النووية الايرانية، كما ان الولايات المتحدة والمانيا

اتخذتا موقفاً مناوئاً من الثورة الايرانية وفرضتا حظراً شاملاً ضد ايران في مجالات التسلح كافة(١١).

الا ان هذا الموقف سرعان ما تغير مع استمرار الحرب العراقية – الايرانية، حيث شهد البرنامج النووي انتعاشاً من جديد بعد استئناف لجنة الطاقة الذرية الايرانية لعملها مجدداً، وكان آية الله (بهشتي) هو المشرف الأول على تطوير البرنامج النووي الايراني، والذي سعى الى التعاقد مجدداً مع اوربا والباكستان لتطوير البرنامج النووي الايراني، وقد أعيد العمل بالمفاعلات النووية بعد طرح الموضوع على مجلس الشورى الايراني والحصول على موافقته(١٢).

واسهم انتهاء الحرب العراقية- الايرانية في ثمانينات القرن الماضي، الى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الايراني عموماً وفي المجال النووي خصوصاً، ويرتبط هذا التحول باستخدام العراق للاسلحة الكيمياوية ضدها، وعلم القيادة الايرانية بالمستوى المتقدم نسبياً الذي كان البرنامج النووي العراقي قد وصل اليه، كل ذلك دفع القيادة الايرانية الى الاسراع بتطوير برنامجها النووي(١٣).

ويبدو ان القيادة الدينية التي اعقبت آية الله الخميني والتزمت بتعاليمه وخطه السياسي الذي نأى بإيران عن برنامجها النووي، هي نفسها التي تبنت تطوير البرنامج النووي، وتوسيع نطاقة من التركيز على الاستخدامات السلمية فقط، الى استكشاف سبل تطوير التكنولوجيا النووية ثنائية الاستخدام (مدني وعسكري) (١٤).

ونتيجة لذلك قامت ايران بافتتاح مركز جديد للابحاث النووية مرتبطة بجامعة اصفهان، وتفاوضت مع فرنسا والباكستان لتقديم المساعدات الفنية لهذا المركز، فضلاً عن رغبتها بالحصول على الانشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووين كمفاعلات البحث، ودورة الوقود النووي، ودعم منظمة الطاقة الذرية الايرانية، وتدريب اختصاصييها النوويين في الخارج، والاستمرار ببناء محطة بوشهر النووية(١٥).

ووسعت ايران دائرة التعاون مع الدول الأخرى، حيث وقعت بروتوكول تعاون نووي مع الصين عام ١٩٨٥، وتوصلت الى اتفاقية للتعاون النووي مع الباكستان عام ١٩٨٦، اثمر عنها زيارة العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان الى محطة بوشهر في العام نفسه(١٦).

وتوجهت ايران الى التعاون مع دول امريكا اللاتينية لاسيما الارجنتين، حيث وقعت معها عقداً بقيمة ٥,٥ مليون دولار عام ١٩٨٧، حصلت بموجبه على وقود نووي من اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ غير مخصص للاغراض العسكرية، كما وتعاونت مع كوريا الشمالية ووقعت معها اتفاقاً عام ١٩٨٩، نصت على التعاون في مجال تبادل المعلومات، والتنقيب عن اليورانيوم، وتخصيبه في مختبرات اصفهان(١٧).

ومثلت تسعينات القرن الماضي مرحلة هامة في مجال تطوير البرنامج النووي الايراني، مستثمرة التحولات الكبيرة في البيئة الاقليمية والدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، والحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١(١٨).

ونتيجة لفشل الجهود الايرانية في التعاون مع دول غرب أوربا لاسيما المانيا وفرنسا، اتجهت للاعتماد على روسيا الاتحادية والصين لتطوير برنامجها النووي(١٩)، ومثل التعاون الروسي- الايراني النقلة النوعية الأكثر اهمية للبرنامج النووي الايراني منذ عام ١٩٩٣، ذلك التعاون الذي وفر لايران احتياجاتها من المفاعلات النووية الاكبر حجماً دون الاقتصار على المفاعلات البحثية الأصغر حجماً(٢٠).

ونظرت روسيا الى ايران كسوق هام للاسلحة والتكنولوجيا المتقدمة بضمنها التكنولوجيا المدنية النووية(٢١)، ولهذا وقعت وزارة الطاقة الروسية عقداً مع منظمة الطاقة الذرية الايرانية عام ١٩٩٣ لبناء مفاعلين نوويين في بوشهر، الا ان الصعوبات المالية حالت دون تنفيذ الاتفاق(٢٢)، كما اتفقت منظمة الطاقة الذرية الايرانية مع الصين في العام نفسه على انشاء مفاعلين نوويين صغيرين بالقرب من مفاعل بوشهر بطاقة تبلغ (٣٠ ميكَاواط)، على ان يبتدئ العمل بهما في غضون عشر سنوات(٢٣).

وتوصلت ايران الى اتفاق مع روسيا في كانون الثاني عام ١٩٩٥ لبناء مفاعلين نوويين بقدرة (١٠٠٠ ميكاواط) يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر وبقيمة مليار دولار(٢٤)، واعلنت الصين عام ١٩٩٧ قرارها بإكمال المشاريع التي كانت قد بدأت بانشائها في ايران بما فيها مفاعل اصفهان، كما استقبلت ايران في العام نفسه اكثر من (٢٠٠) مهندس روسي للعمل في مفاعل بوشهر(٢٥).

وخلال زيارة الرئيس الايراني محمد خاتمي الى موسكو ولقائه الرئيس فلاديمير بوتين في آذار ٢٠٠١، اعلن الأخير التزامه بتأسيس علاقة اعمق مع ايران حول برنامجها النووي،

واكد ايضاً أن اتفاق عام ١٩٩٥ بين روسيا والولايات المتحدة والقاضي بعدم بيع اسلحة تقليدية الى ايران هو اتفاق ميت(٢٦).

وأخذ التعاون الروسي – الايراني أبعاداً حيوية بعد اعلان الحكومة الروسية عام ٢٠٠٢ استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية اضافية في ايران، فقد صدرت وثيقة عن وزارة الطاقة الروسية تم بموجبها الاعلان عن خطط روسية حتى عام ٢٠١٢، لبناء المحطات النووية الجديدة في ايران(٢٧)، وبالفعل قامت روسيا بتنفيذ مشروع محطة بوشهر عام ٢٠٠٥، واعلنت ايران عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية من اجل انتاج ما يتراوح بين (٢٥- ٣٠ ألف ميكاواط) من الكهرباء، وسوف تعتمد على روسيا في هذه الخطط(٢٨).

الفصل الثاني

((دوافع البرنامج النووي الايراني))

أولت الحكومات الايرانية المتعاقبة اهتماماً كبيراً للبرنامج النووي، واسهمت مجموعة من العوامل في الدفع باتجاه الاستمرارية رغم الضغوط الاقليمية والدولية التي واجهها هذا البرنامج، وتباينت مواقف القادة الايرانيين تجاه التسلح النووي، ففي منتصف الثمانينات لم يتردد القادة الايرانيون من اطلاق تصريحات تعكس اهتمامهم بالتسلح النووي، بيد ان الموقف الرسمي الايراني تحول الى صيغة اكثر تحفظاً منذ بداية التسعينات ورغم هذا الاطلاق والتحفظ استمرت الحكومات الايرانية في نهجها الداعم لتطوير البرنامج النووي، ويمكن تقيسم هذه الدوافع الى ما يلي:

المبحث الأول

الدافع السياسي

يعد الدافع السياسي أحد ابرز الدوافع التي شجعت ايران على تطوير برنامجها النووي، فايران تنظر لنفسها على أنها دولة وريثة الامبراطورية الفارسية، التي كانت في الماضي قوة عظمى وذات مكانة عظيمة، وهي من دون شك تسعى الى أن تحتل مثل هذه المكانة في المنطقة ان لم يكن في العالم(٢٩).

وتربط ايران اسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال الذي له مدلولات ذات بعد تاريخي قومي وديني يمتد الى عصر الامبراطورية الفارسية، التي اتصفت بتاريخ حضاري مجيد انتج كماً هائلاً من الكبرياء القومي، الا انها عانت من الغزاة الاتراك والمغول، ثم خضعت لاحتلال بريطاني وروسي نتج عنه ما يسمى بـ(عقدة الضحية)، فافرزت حساسية عالية تجاه مفهوم الاستقلال، لاسيما بعد انتصار الثورة الايرانية وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال ضمن سياسة لا شرقية ولا غربية، وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن تحقيق نموذج اسلامي بأهداف قومية، كل ذلك يّعد أهم ركائز الحصول على القدرات النووية(٣٠).

هذه العراقة الحضارية مقترنةً بتعداد سكانها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، لا يسمح للقادة الايرانيين بقبول موقع ثانوي في قيادة المنطقة، وحتى قبل اندلاع الثورة الايرانية كانت الطاقة النووية دعامة هامة في رؤية الشاه محمد رضا بهلوي، الرامية الى أن تكون ايران صاحبة المكانة الاقتصادية والهيمنة العسكرية(٣١).

وعلى الرغم من تفاقم مشاكلها الداخلية فإن تعزيز المكانة الاقليمية أخذ حيزاً كبيراً في تفكير القادة الايرانيين، ويرى بعض المحللين الايرانيين بأن ايران لكي تعزز مكانتها بالساحة الاقليمية، لابدّ وان يواكبها تعزيز في القدرات الدفاعية لاسيما في الجانب الاستراتيجي والنووي، وإن القدرات العسكرية للدولة من شأنها ان تعزز مكانتها السياسية في المنطقة، وتكسب احترام الآخرين، وعليه ترى فئات في الوسط السياسي والاستراتيجي الايراني ان تعزيز وتطوير البرنامج النووي الايراني من شأنه ان يرفع المكانة الاقليمية لايران، ويضعها في مقدمة الدول الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط(٣٢)، ويمكن أن تستخدم كعامل ردع في مواجهة التهديدات الامريكية المستمرة بقلب وتغيير النظام الايراني(٣٣).

ويندرج تطور القدرات النووية لايران في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية اقليمياً ودولياً، حيث تسعى الى بناء مكانة متميزة على الساحة الاقليية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال وغرب آسيا، والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي، لوضع استراتيجية

استقطابية لملء الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب تفكك الاتحاد السوفيتي مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة(٣٤).

ويعد مبدأ تصدير الثورة الايرانية أحد العوامل الدافعة باتجاه البرنامج النووي، إذ تعرض هذا المبدأ ولاعتبارات داخلية وخارجية الى مراجعات من قبل القيادة الايرانية، أسفر عن الإقرار بأن هذا التصدير يمكن ان يتم من خلال تدعيم العلاقات الثنائية والمتعددة مع دول العالم، وبناء القوة الايرانية والذي يستلزم تقوية مواردها الاقتصادية وتعظيم قدراتها التكنولوجية، وهكذا يمكن ان نفهم سعي ايران لامتلاك التكنولوجيا النووية لتعظيم القدرات المشار اليها ولتحقيق اهدافها في تصدير الثورة(٣٥).

ويمثل الفراغ في موقع القيادة في المنطقة عاملاً مشجعاً للتوجه نحو البرنامج النووي، فمع احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠ اتضح الفراغ في موقع القيادة في العالم العربي، وعملت الحكومة الايرانية لاستثمار الفرصة وملء الفراغ اليساسي في مركز القيادة في المنطقة، فكان التحالف الايراني- السوري وتصاعد النفوذ الايراني في لبنان عن طريق حزب الله، وامتداد هذا النفوذ الى فلسطين من خلال حركة الجهاد الاسلامي وحركة حماس، وتعبئة متطوعين عرب في كل انحاء العالم العربي وبشعار تحرير القدس، إلا أن خصائص القيادة الايرانية التي تتعارض مع المكونات العامة للمنطقة العربية، جعلها تعطي وزناً كبيراً للخيار النووي، لإقامة تعادل في قدرات الردع النووي مع اسرائيل، وهو ما ينعكس على موقع القيادة في الشرق الاوسط، وتثبيت المصالح الايرانية في المنطقة(٣٦).

وقد اسهم الاحتلال الامريكي للعراق في فسح المجال امام ايران لتوسيع نفوذها في العالم العربي، وسعت ايران الى استثمار سخط حلفاء الولايات المتحدة من التقيسم غير العادل للنفوذ على مستوى العالم وتوزيع غنائم ما بعد الحرب، وهنا ادركت القيادة الايرانية بوجود ثغرات كبيرة ومفتوحة تستطيع النفاذ منها لتحقيق حلمها النووي، مستفيدة من الانقسام الواضح في الارادة الدولية، لاكتساب نفوذ أكبر ليس في منطقة الشرق الاوسط بل في مناطق بحر قزوين واسيا الوسطى، ولا يمكن ان يتحقق ذلك بدون ان تصبح ايران قوة نووية، وان تسهم في انشاء نظام جديد للامن الاقليمي في الشرق الاوسط يقوم على التوازن النووي بينها وبين اسرائيل(٣٧).

المبحث الثاني

الدافع الاقتصادي

مثّل العامل الاقتصادي عنصراً ضاغطاً وهاماً للدفع باتجاه تحديث البرنامج النووي الايراني، حيث تعاني ايران من ارتفاع نسبة السكان والتي تجاوزت الـ(٧٠) مليون نسمة، وازدياد نسبة البطالة والتي تجاوزت ٢٥٪، وضرورة توفير فرص العمل للشباب، كما ويمثل الحظر التجاري المفروض من قبل الولايات المتحدة عنصراً هاماً في تقليص النشاط التجاري الايراني، وحرمتها من امتلاك عملة صعبة وتصدير منتجاتها للخارج، فضلاً عن اعتماد اقتصادها بصورة رئيسية على البترول، وبالتالي يمثل البرنامج النووي الايراني محاولة لانقاذ الاقتصاد الايراني من مشاكله المتعددة(٣٨).

وعكست تصريحات المسؤولين الايرانيين الاشارة الى ان البرنامج النووي يهدف الى بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة هامة من الطاقة الكهربائية لبلادهم، فضلاً عن ذلك فإن هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من إن ايران في عهد الشاه قد استثمرت مبالغ طائلة في اقامة البنية الاساسية النووية في البلاد، ومن العبث تبديد هذه البنية واهمالها(٣٩).

وتشير الحكومة الايرانية الى أن برنامجها النووي يهدف الى توفير وتأمين ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية عن طريق المحطات النووية، وذلك لتخفيف استهلاكها من الغاز والنفط، ومع الزيادة السكانية المستمرة وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزداد معدلات استهلاك الطاقة في ايران، وترى الحكومة الايرانية أن برنامجها النووي لا يهدف الى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة الكهربائية فحسب، بل والى تخفيض النسب الحالية من أجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز، بهدف توجيهها نحو التصدير الخارجي(٤٠).

ويرى جيمس نويز المتخصص في شؤون الشرق الاوسط ومساعد وزير الدفاع الامريكي السابق، ان انتاج ايران من النفط اقل بكثير مما كان عليه في حقبة ما قبل الثورة الاسلامية، كما إنها بحاجة الى مليارات الدولارات في شكل استثمارات اجنبية من أجل مواكبة متطلبات النمو السكاني والحركة الصناعية المحلية، إذ تنتج ايران اليوم نحو ٤,٢ ملايين برميل يومياً، الا إنها تصدر ٢,٧ مليون برميل، بسبب الاستهلاك المحلي الذي

يصل الى ١,٥ مليون برميل يومياً، بل إنها تنفق نحو (٤) مليارات دولار سنوياً على واردات البنزين(٤١).

وطبقاً للتقارير الصادرة عن الاستخبارات الامريكية، فأن ايران قد عانت من العجز في توفير الصيانة اللازمة لمحطات التوليد الكهربائي، وتشير تقارير صادرة عن الحكومة الايرانية بأن ايران ومنذ عام ٢٠٠٢ تواجه عجزاً حقيقياً في مجال الطاقة الكهربائية يقدر بنحو (١٣٠٠) ميكَاواط، وان المحطات التي تعمل بالنفط والغاز لا تفي بالحاجات المستقبلية(٤٢)، وان برنامجها النووي سيسهم في انتاج الطاقة الكهربائية التي تحتاجها البلاد لانجاز برامجها الصناعية، واستخدام هذه الطاقة في المجالات الصحية والزراعية(٤٣)، لاسيما وإن التكنولوجيا النووية باتت تستخدم في كل مجالات الحياة بدءاً من المجالات الزراعية ومروراً بالمجالات الصحية وتوليد الطاقة(٤٤).

وتحدث (حسين موسويان) نائب رئيس الوفد الايراني للوكالة الدولية للطاقة الذرية: ((ان معدل النمو الحالي في ايران سيحتم عليها استخدام انتاجها الكامل من النفط خلال اعوام معدودة، وهذا سيحرم ايران فعلياً من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية)) (٤٥)، ولهذا نجد ان حكومة الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد سعت الى انتاج ستة آلاف ميكَاواط من خلال المحطات النووية، والتي تم تشغيلها عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٠(٤٦).

وعلى النقيض من هذا الطرح يرى المحللون الامريكيون والغربيون بأن المفاعلات النووية سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة اقتصادية كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدول مثل ايران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى ١٨- ٢٠٪ من تكلفة الكهرباء النووية باسعار السوق(٤٧).

واجاب الشيخ الهاشمي رفسنجاني على هذا التحليل بالقول: ((ان هذا المنطق غير صحيح بالمقاييس الامريكية والروسية، فالدولتان تمتلكان مخزوناً من النفط والغاز، وهما تستعملان الطاقة النووية، ولماذا قدمت الولايات المتحدة عرضاً للشاه لبناء محطات نووية لانتاج الكهرباء، ولماذا كانت ايران بحاجة لذلك في زمن الشاه وليست الآن))(٤٨).

المبحث الثالث

الدافع الأمني والعسكري

يعد الأمن أحد أهم الدوافع وراء سعي الدول لتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق الهدف الاسمى والاهم وهو البقاء وحماية مصالحها الحيوية ضد التهديدات الخارجية، لاسيما وان القوة العسكرية لأية دولة هو جوهر أمنها القومي، وهكذا يمكننا فهم الدافع الامني وراء سعي ايران لامتلاك التقنية النووية والسلاح النووي.

وتعد الدروس المستخلصة من الحرب العراقية- الايرانية وما بعدها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي واضحة التأثير في التوجه الايراني النووي، حيث تعرضت ايران لدمار كبير، وعانت من العزلة الاقليمية والدولية، وخضعت لحظر دولي في مجال مبيعات السلاح، ونتيجة لذلك أدركت ايران أنّ عليها أن تستعد لأية مفاجأة تكنولوجية، وأن لا تعتمد على التمسك بالالتزامات الدولية ودور المنظمات الدولية(٤٩)، لقد تعرضت ايران لهذه الهزيمة رغم تعدادها السكاني الكبير وعمقها الاستراتيجي، الذي لم يكن كافياً للصمود بوجه المساعدت والتجهيزات التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة للعراق، وهذا ما دفع ايران للبحث عن قدرات رادعة تمثلت بالتقنية النووية، وازداد الاندفاع الايراني مع التقارير الغربية حول قيام العراق بتطوير اسلحة نووية والسعي الى امتلاكها(٥٠).

وهذا ما عبّر عنه هاشمي رفسنجاني في خطابه الذي القاه في تشرين الاول عام ١٩٨٨، حيث قال ((لقد اثبتت لنا الحرب كم هو مهم استعمال الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية، وان الدروس والمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب، اذاً علينا حيازة هذه الاسلحة ذات الاستعمال الهجومي))(٥١).

واسهم تغيير موازين القوى في الشرق الاوسط في دفع ايران باتجاه السلاح النووي، لاسيما بعد احتلال العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وفشل المنظومة الأمنية العربية في تحرير الكويت، وقيام الولايات المتحدة بانشاء تحالف عسكري تحت قيادتها، ودخول دول المنطقة مثل الكويت، والسعودية وقطر في ترتيبات امنية طويلة الأمد، كل

ذلك اشعر القيادة الايرانية بالخطر الكبير على حدودها، وبالحاجة الى قوة ردع عسكري تضع حداً لما تواجهه من تهديدات، ولاشك فان السلاح النووي هو الحل الأمثل(٥٢).

وتتمثل هذه التهديدات في امتلاك محيطها الاقليمي للسلاح النووي، فاسرائيل والباكستان تمتلكان السلاح النووي، وجمهوريات آسيا الوسطى لديها بقايا اسلحة من الاتحاد السوفيتي السابق على اراضيها، في حين تتمتع الدول العربية المجاورة لايران من جهة الجنوب بالحماية العسكرية الامريكية(٥٣)، فضلاً عن التهديدات الامريكية المستمرة لها، لاسيما بعد تصاعد الوجود الامريكي في المنطقة عقب الاستراتيجية الامريكية المناوئة للارهاب بعد عام ٢٠٠١، مما شّكل دافعاً آخر للتوجه الايراني نحو السلاح النووي(٥٤).

وهذا ما عبر عنه الكولونيل في الجيش الامريكي (جيمس دايفس) حينما أشار الى أنه ((بغض النظر عن البيئة الجيوستراتيجية في منطقة غرب آسيا وجنوبها، فإن ايران تجاورها دولتان تمتلكان السلاح النووي هما الهند والباكستان اللتان تربطهما علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة ووجود اسرائيل العدو المباشر لايران في الشرق الاوسط، هذه البيئة المحيطة تدفع بايران للحصول على التفوق النووي))(٥٥).

ويعد امتلاك اسرائيل للترسانة النووية الضخمة التي تقدر ما بين ١٥٠- ٢٠٠ رأس نووي، احد الاسباب التي جعلت ايران تهتم بتطوير برنامجها النووي، ففي معظم الحالات التي توترت فيها العلافات بين دولتين متنازعتين، وتمتلك احدهما سلاحاً نووياً نجد ان الدولة الأخرى تسعى جاهدة الى تطوير وتصنيع سلاح مماثل، كما هو الحال مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الهند والباكستان، وبالتالي فامتلاك اسرائيل للسلاح النووي يدفع ايران ودول عربية اخرى في المنطقة لتحديث برامجها النووية، كرد على السلاح النووي الاسرائيلي(٥٦).

وبالمقابل عدّ المسؤولون والمحللون الاسرائيليون أن ايران منافساً للنفوذ وبسط القوة في المنطقة، اذ انها تمثل تحدياً لاقامة شبكة من الانظمة المؤيدة والحليفة للولايات المتحدة بقيادة اسرائيل في المنطقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث تسعى الى القضاء على الرؤية الاسرائيلية للمنطقة والتي تفترض أن اسرائيل هي الدولة المهيمنة والدولة النووية الوحيدة فيها، وندد رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحاق رابين بايران ونزعة جنون

العظمة التي تجعلها تفكر في أن تكون القوة العظمى في الشرق الاوسط، وكان يعتقد بأنّ ايران هي مصدر لكل التهديدات التي قد تمثلها الاصولية الاسلامية(٥٧).

الفصل الثالث

موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني

أثار البرنامج النووي الايراني اهتمامات كبيرة لدى الحكومات الامريكية المتعاقبة، والتي اجمعت على الوقوف بوجه أي طموح ايراني في هذا المجال، فهذه الحكومات ترى ان لايران برنامجين نوويين، أحدهما معلن ابلغت به الامم المتحدة، وهدفه انتاج واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، والآخر سري يهدف الى انتاج الاسلة النووية، وهو يمثل الهدف النهائي لايران وراء سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية، وترى الولايات المتحدة أن هذا البرنامج يضر بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

ويمكن دراسة الموقف الامريكي من البرنامج النووي الايراني على ثلاث مراحل وكما يلي:

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني ١٩٤٥- ١٩٧٨

تصاعدت أهمية ايران الاستراتيجية في المنظور الامريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لسببين: أحدهما هو موقع ايران المجاور للاتحاد السوفيتي، ومن ثم امكانية الاستفادة منه لاحتواء وتطويق الاتحاد السوفيتي، والآخر هو امتلاك ايران لكميات كبيرة من النفط(٥٨)، ولهذا بادرت الى توثيق علاقاتها مع ايران لاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وشمولها بمبدأ (ترومان) الذي أعلنه الرئيس الامريكي السابق (هاري ترومان) عام ١٩٤٧، والخاص باحتواء الشيوعية وتطويقها ومنعها من التوسع خارج حدودها(٥٩).

وانعكست هذه العلاقة على الموقف الامريكي تجاه البرنامج النووي الايراني، والذي بدأ كما اشرنا في الفصل من البحث مع اعلان الرئيس الامريكي (داويت آيزنهاور)

((برنامج الذرة من اجل السلام)) والذي أشر بداية التعاون النووي المدني بين البلدين، حيث زودت الولايات المتحدة ايران عام ١٩٥٨ مفاعل نووي بحثي بقدرة خمسة ميكاواط، وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، وبعض المساعدات الفنية بموجب البرنامج المذكور(٦٠).

وازداد دعم الولايات المتحدة للبرنامج النووي مع مجيء الرئيس الامريكي السابق (ريتشارد نيكسون)، وسياسته في الاعتماد على القوى الاقليمية في حماية الخليج، فكانت ايران خياره المفضل(٦١)، ولهذا سمحت ادارة نيكسون للشركات الامريكية بالتفاوض مع نظام الشاه لبيع التكنولوجيا النووية المتطورة الى ايران(٦٢).

واستمر الدعم الامريكي لايران في عهد الرئيس الامريكي السابق (جيرالد فورد) اذ قامت ايران بشراء نظام ليزر تجريبي، قادر على تخصيب اليورانيوم من شركة (Lischem) الامريكية، وارسلت الولايات المتحدة في تشرين الاول عام ١٩٧٧ ممثل وزارة الخارجية الامريكية (سدني سوبر) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي، وتم الاتفاق على الغاء كل المعاهدات القائمة بين ايران والدول الاخرى، بشرط ان تقوم الولايات المتحدة بتزويد ايران بثمانية مفاعلات لانتاج الكهرباء، وتم التوقيع على العقد رسمياً في تموز ١٩٧٨(٦٣)، لقد باتت الولايات المتحدة مستعدة للتجاوب مع التوجهات الايرانية لتوسيع البرنامج النووي، على ان يكون الدور الفاعل للشركات الامريكية في مشروعات الطاقة النووية الايرانية(٦٤).

وقد تزامن هذا التعاون مع وصول العلاقات الامريكية- الايرانية الى ذروتها، حيث زار الشاه محمد رضا بهلوي الولايات المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٧٧، قابلها زيارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر الى طهران في ٣١ كانون الاول من العام نفسه، وامتدح الرئيس كارتر الشاه الايراني بقوله ((ان ايران بسبب قيادتها العظيمة للشاه هي جزيرة الاستقرار في أحد اكثر المناطق اضطراباً في العالم..))(٦٥).

بيد أن هذا الموقف سرعان ما تغير مع قيام الثورة الايرانية في شباط عام ١٩٧٩، وما حملته من تغييرات كبيرة على الصعد كافة.

المبحث الثاني

موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني ١٩٧٩- ٢٠٠٠

مثل نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ تحولاً استراتيجياً هاماً في المنطقة، فالقوة التي تعوّل عليها الولايات المتحدة للحفاظ على الامن وضمان امدادات نفط الخليج، تحولت نتيجة للثورة الى خصم للولايات المتحدة الامريكية(٦٦)، ومثلت ضرراً للمصالح الاقتصادية الامريكية، وكانت هناك خشية من استغلال الاتحاد السوفيتي السابق لحالة عدم الاستقرار في الخليج العربي وايران، لاسيما وأن التأثير الامريكي في الأحداث هو الاضعف منذ الحرب العالمية الثانية(٦٧).

واسهمت هذه الاحداث في بلورة تيار داخل ادارة الرئيس الامريكي السابق كارتر تدعو الى التدخل العسكري في ايران وابرزهم وزير الدفاع الامريكي السابق (هارولد براون)، واعربت الولايات المتحدة عن استعدادها للقتال لحماية تدفق النفط، اما من تدخل سوفيتي، او من قوى معادية أخرى في المنطقة بالتحالف مع ايران(٦٨)، ونتيجة لتمكن مجموعة من الطلاب الايرانيين في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ من اقتحام السفارة الامريكية في طهران، واحتجاز موظفيها رهائن وبموافقة القيادة الايرانية(٦٩)، بادرت الولايات المتحدة الى فرض حظر على الصادرات الامريكية الى ايران في (١٢) تشرين الثاني من العام نفسه، وتجميد الودائع الايرانية في البنوك الامريكية(٧٠)، كما ألغت صفقات الاسلحة الايرانية التي تبلغ (١٤) مليار دولار(٧١)، ثم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران على اثر ازمة الرهائن(٧٢).

وبالتأكيد فأن هذه التطورات ألقت بظلالها على الموقف الامريكي من التسلح الايراني بشكل عام والبرنامج النووي بشكل خاص، اذ اتخذت الولايات المتحدة مواقف متشددة تجاه التسلح الايراني، ومعرقلة لأي نشاط ايراني في مجال الطاقة النووية في ثمانينات القرن الماضي، وازدادت المخاوف الامريكية من النوايا الايرانية لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي فتح افاقاً جديدة من العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وامكانية الاستفادة من ترسانة الاسلحة المتطورة وغير التقليدية في هذه الجمهوريات(٧٣).

واسهم تفكك الاتحاد السوفيتي في تحسين العلاقات الايرانية- الروسية، ونجحت ايران في عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع روسيا، والتي اصبحت المصدر الاساسي للتكنولوجيا التقليدية والشريك الرئيسي لتطوير برنامجها النووي(٧٤)، ونتيجة لذلك لجأت الولايات المتحدة الى تقييد ايران من خلال اتباع سياسة (الاحتواء المزدوج)، والتي هدفت الى الحيلولة دون انقطاع امدادات النفط من منطقة الخليج العربي والحفاظ على استقرار الدول الصديقة، ولكبح أي حركة معادية للولايات المتحدة من السيطرة على منابع النفط(٧٥)، ومنع ايران والعراق من اعادة بناء ترسانة سلاحهما بحيث لا يشكلان تهديداً لجيرانهما(٧٦).

ونجحت ايران في ابرام اتفاق مع روسيا عام ١٩٩٥ لاكمال مفاعل بوشهر النووي، واثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة، التي اعربت عن قلقها من هذا الاتفاق، وعبّر عن ذلك وزير الدفاع الامريكي آنذاك (وليم بري) في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٩٥ حيث قال ((نحن واثقون من أن ايران تخطط لتطوير برنامج شامل للاسلحة النووية، ونعتقد انها ستمضي سنوات طويلة حتى تتمكن من ذلك.. وانني اشعر بالقلق حيال حصول ايران على مواد انشطارية وتقنيات متطورة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق او أي دولة اخرى قادرة على انتاج هذه المواد))(٧٧).

وكان من نتائج الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على روسيا، الوصول الى اتفاق معها في العام نفسه (١٩٩٥)، يقضي بعدم بيع وتقديم تكنولوجيا خاصة بتخصيب اليورانيوم، وإلامتناع عن بيع أي مكونات نووية يمكن استخدامها في صنع السلاح النووي، وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي(٧٨).

وبالمقابل ضغطت اسرائيل وانصارها في الولايات المتحدة على الادارة والكونغرس الامريكيين من أجل تشديد سياسة الاحتواء ضد ايران، واستجابت ادارة الرئيس (بيل كلينتون) لذلك وفرضت حظراً اقتصادياً على ايران في (٣٠) نيسان من العام نفسه(٧٩)، اعقبها اصدار قانون (داماتو) في الخامس من آب ١٩٩٦، والذي ينص على فرض عقوبات على الشركات غير الامريكية التي تستثمر في قطاعات الطاقة الايرانية والليبية، بما يزيد عن (٤٠) مليون دولار، وكانت اهدافه شل قدرة ايران على الاستمرار

في برنامجها لامتلاك السلاح النووي، لأنه يشكل تهديداً لأمن اسرائيل ومنطقة الخليج العربي(٨٠).

وعلى الرغم من الانفتاح الذي حصل في العلاقات الايرانية- الامريكية بعد تولي محمد خاتمي للسلطة في ايران عام ١٩٩٧، وفتحه قنوات الحوار مع الولايات المتحدة واستجابة الأخيرة لذلك، الإ أن هذا المسعى واجه رفضاً قوياً من قبل التيار المحافظ، الذي رفض أي تطبيع للعلاقات مع الولايات المتحدة، عبر عنه المرشد الاعلى (خامنئي) في خطابه في كانون الثاني عام ١٩٩٨، معتبراً ان التطبيع سيؤدي الى فقدان الاستقلال السياسي لايران(٨١).

وبالمقابل قامت الولايات المتحدة بنشاط دبلوماسي مكثف لعرقلة عميلة تطوير البرامج النووية الايرانية، ففي ١٩ تموز ١٩٩٩ خاطبت الادارة الامريكية رسمياً نظيراتها الروسية والصينية، واعربت عن قلقها ازاء المساعدة التي تقدمها الدولتان الى البرنامج الصاروخي الايراني وبرامجها النووية، وإن الجانب الامريكي مقتنع ان تطور البرنامج النووي الايراني يتطلب قطعاً مساعدات خارجية تتهم الولايات المتحدة فيها كل من روسيا والصين[٨٢].

المبحث الثالث

موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني ٢٠٠١- ٢٠١٥

وجدت الولايات المتحدة الامريكية في أحداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، والتي استهدفت اهم عناصر القوة الامريكية (العسكرية والاقتصادية) الفرصة المناسبة لفرض سيطرتها وانفرادها بموقع القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومبررة حملتها على الارهاب والتي استهدفت افغانستان والعراق وايران، وعلى الرغم من اتخاذ ايران لموقف واضح تجاه أحداث الحادي عشر من ايلول حيث اعلن الرئيس محمد خاتمي تنديده بالارهاب واعرب عن تعاطفه مع الشعب الامريكي واحساسه بألم المواطنين الأمريكان، واتخذ المرشد الأعلى (الخامنئي) الموقف نفسه، إلا ان الولايات المتحدة تبنت سياسة أكثر تشدداً حيال ايران[٨٣].

حيث وضعت ايران في اطار محور جديد سمي بـ(محور الشر) وهو وصف اطلقه الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش في خطابه الذي القاه في ٢٠٠٢/١/٢٩، متهماً

دول هذا المحور (ايران، العراق، وكوريا الشمالية) بتهديد السلم العالمي والسعي الى امتلاك اسلحة دمار شامل(٨٤)، وتحدث وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول في العاشر من آذار ٢٠٠٣ عن البرنامج النووي الايراني بقوله ((لقد اكتشفنا فجأة مدى تطور البرنامج النووي الايراني وانه وصل الى مراحل اكثر تقدماً مما كان يعتقد في السابق))(٨٥)، واشارت مستشارة الامن القومي السابقة (كونداليزا رايس) الى ((ان اكتشاف المساعي الايرانية لامتلاك الاسلحة النووية وانتاج اليورانيوم المخصب لا يدهش واشنطن وان مفاعل ناتانز النووي وصل الى مراحل متطورة للغاية، بحيث يمكن استخدامه في تصنيع الاسلحة النووية المتطورة))(٨٦).

وعلى الرغم من الضغط الامريكي في هذا المجال الا ان الدبلوماسية الايرانية وبعد اشهر من المفاوضات مع الترويكا الاوربية (بريطانيا، فرنسا، والمانيا) نجحت في عقد صفقة في تشرين الاول ٢٠٠٣ قبلت فيها ايران بالتوقيع على البروتوكول الاضافي الذي ينص على التفتيش المفاجئ للمنشآت الايرانية وعلى ايقاف مؤقت لتخصيب اليورانيوم، مقابل وعد اوربي بمساعدة ايران في تطور برنامجها النووي للاغراض السلمية، وهو ما يؤكد على فشل الولايات المتحدة في عزل ايران وجعلها دولة مارقة تهدد الاستقرار(٨٧)، إلا ان هذا الاتفاق أُلغي بعد اخلال ايران بشروط تعليق نشاطات التخصيب(٨٨).

واشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق ألادنى الصادر مع تولي جورج دبليو بوش الرئاسة الثانية عام ٢٠٠٤ الى ((اذا استطاعت دولة معادية للولايات المتدحة ان تحصل على اسلحة دمار شامل خاصة الاسلحة النووية، فان الخطر سيكون كبيراً ومحورياً.. إن على الولايات المتحدة ان تكون اشد قلقاً فيما يتعلق بايران وامتلاكها اسلحة نووية))(٨٩).

وقدّم وزير الدفاع الامريكي السابق (دونالد رامسفيلد) الى الكونغرس في كانون الثاني ٢٠٠٥ مشروعاً باسم اعادة النظر في السياسة النووية، يهدف الى اعادة اطلاق الترسانة النووية الامريكية، وذلك لتزايد الاخطار التي تواجهها الولايات المتحدة، وإنه لابد من تصنيع رؤوس نووية تكتيكية جديدة يمكن استخدامها ضد سبع دول هي (روسيا، الصين، ايران العراق، كوريا الشمالية، ليبيا وسورية)(٩٠).

واسفرت الانتخابات الايرانية في حزيران ٢٠٠٥ عن مجيء الرئيس محمود احمدي نجاد، الذي اتخذ مواقف متشددة تجاه البرنامج النووي الايراني، حينما تراجع عن قرار تعليق ايران لنشاطاتها النووية، وازدادت المخاوف الامريكية بعد القاء خطابه في تشرين الاول ٢٠٠٥، والذي قال فيه (لابد من محو نظام الاحتلال الاسرائيلي عن الخريطة.. لا يمكننا ان نقدم اي تنازلات بشأن القضية الفلسطينية..)(٩١).

ونتيجة لاستمرار ايران ببرنامجها النووي أقرّ مجلس محافظي الوكالة الدولية في شباط ٢٠٠٦ مشروعاً يقضي باحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن بأغلبية (٢٧) صوتاً ورفض القرار (٣) أعضاء وامتناع خمسة اعضاء عن التصويت، وعلى إثر ذلك اعلن الرئيس احمدي نجاد منع عمليات التفتيش المفاجئة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية، كما اعلنت الطاقة الذرية الايرانية في ١٣ شباط ٢٠٠٦ استئناف انشطة التخصيب في مفاعل (ناتانز) (٩٢).

وأكد تقرير الاستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة في آذار ٢٠٠٦، بان ايران تسعى الى امتلاك اسلحة نووية وهي تهدد اسرائيل، وتعرقل عملية السلام في الشرق الاوسط، وتعطل الديمقراطية في العراق، ووصف ايران بأنها اعظم تهديد بالنسبة للولايات المتحدة(٩٣)، وأكد السفير الامريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (غريغوري شولت) في آذار ٢٠٠٦ بأن بلاده تعتبر ان ملفات النشاط النووي، وانتهاكات حقوق الانسان، والحاجة الى الاصلاح الداخلي فضلاً عن تدخلها في شؤون الدول المجاورة، هي أمور مترابطة، لكن الأهم بالنسبة للولايات المتحدة هو عدم حصول ايران على السلاح النووي(٩٤).

وبالمقابل اعلنت ايران على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد في ١١ نيسان ٢٠٠٦ عن نجاح ايران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معملياً، ليشكل مفصلاً هاماً في مسيرة البرنامج النووي الايراني، وبذلك الاعلان انضمت ايران رسمياً الى النادي النووي، واصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية، وأكد نجاد ((بأن ايران تتعامل الآن مع العالم من منطلق انها دولة نووية وان على العالم ان يتعامل معها من المنطلق ذاته))(٩٥).

ودفع ذلك الاعلان الولايات المتحدة الى التحرك اقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد الاقليمي تحركت على دول الخليج العربي لدفعها الى تبني مواقف أكثر عدائية ضد ايران، حيث قدمت مبادرة الى دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٦ تهدف الى تحسين قدرات دول الخليج العربي على مراقبة الشحنات في عرض البحر، التي يتم نقلها الى الخليج، ورصد صفقات تمويل شراء ايران مواد لبرامجها للاسلحة غير التقليدية، وهذه المبادرة تهدف الى اقحام الدول العربية الخليجية كطرف في استراتيجية الولايات المتحدة لاحتواء ايران(٩٦).

وعلى الصعيد الدولي سعت الى تبني استراتيجية مختلفة تهدف الى بناء تحالف قوي ضد ايران بمشاركة روسيا الاتحادية والصين، عبر عنها الرئيس جورج دبليو بوش عقب اتصالين هاتفيين مع الرئيسين الروسي والصيني في الاول من حزيران عام ٢٠٠٦، قائلاً ((بأن أكثر شيء ايجابي في هاتين المحادثتين هو الاتفاق الجماعي على ان ايران يجب ان لا تمتلك اسلحة نووية))(٩٧)، وقال ايضاً ((سنبحث التكتيكات والاستراتيجيات اللازمة للتأكيد على ان المجتمع الدولي يتحدث بصوت واضح اذا رفض الايرانيون تجميد انشطتهم النووية))(٩٨).

ونجحت الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن في الثالث من آذار ٢٠٠٨، والذي يفرض حزمة من العقوبات ضد ايران، وتضمنت هذه العقوبات فرض حظر على سفر بعض المسؤولين الايرانيين والشخصيات ذات الصلة بالملف النووي الايراني، وتفتيش الطائرات والسفن من والى الجمهورية الايرانية، ومنع تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج(٩٩).

وبعد مجيء ادارة الرئيس (باراك اوباما) الى الحكم اتجهت الولايات المتحدة الى تبني سياسة جديدة تقوم على اساس الانخراط المباشر مع ايران، ففي خطاب تنصيبه في (٢٠) كانون الثاني أكد (بأنه سيتبع نهجاً جديداً في التعامل مع ايران وملفها النووي، وإنه سيعتمد اسلوب الانخراط المباشر مع ايران بدلاً من اسلوب المواجهة والاحتواء، الذي كانت تتبعه الادارة الامريكية السابقة خلال الثماني سنوات الماضية)(١٠٠).

وعمل الرئيس اوباما على ايصال بعض الاشارات الايجابية الى ايران، ففي آذار ٢٠٠٩ وخلال اعياد النيروز (رأس السنة الفارسية) امتدح اوباما الثقافة الفارسية، وتكلم

بعض الكلمات باللغة الفارسية، وكان رد ايران هو المطالبة بتغيير حقيقي في السياسة الامريكية تجاه ايران، وخلال خطاب اوباما في جامعة القاهرة في العام نفسه أكد على حق ايران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة منع الانتشار، وأكد اوباما ان هناك امكانية للجلوس على طاولة المفاوضات مع ايران، الا ان هذه التحركات لم تكن منتجة على ارض الواقع، فاعربت واشنطن عن خيبة أملها، وهو ما قاد اوباما الى انتقاد النظام الايراني والسعي الى فرض عقوبات جديدة على ايران(١٠١).

وازدادت المخاوف الامريكية بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب ٢٠٠٩ مفاعل تخصيب اليورانيوم في مدينة قم على بعد ١٠٠ كم من العاصمة طهران، وهو ما نقل الأزمة النووية الايرانية الى مرحلة جديدة من المفاوضات، اشترط فيها على ايران استعدادها لاثبات الطابع السلمي لبرنامجها النووي، والا ستخضع لمزيد من الضغوط، وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً لدى الجانب الايراني، فبادرت الى الاعلان عن المفاعل الجديد، وهو ما نقل الأزمة من التصعيد الى التهدئة(١٠٢).

بيد ان فقدان الثقة بين الطرفين، والاصرار الايراني على الاستمرار في برنامجها النووي دفع الولايات المتحدة الى اصدار قرارها بتطبيق دفعة جديدة من العقوبات على ايران متهمة اياها بتنفيذ برنامج نووي عسكري، وطبقت العقوبات الجديدة على منظمات عسكرية ايرانية ومصارف وافراد في الدولة. كما تم تجميد عمل الحسابات الامريكية لهذه الجهات، ومنع المواطنين الامريكيين من أي تعامل معها(١٠٣)، واسهمت العقوبات الاقتصادية الامريكية في التأثير على الاقتصاد الايراني، لاسيما الحظر النفطي، حيث انخفضت قيمة الريال الايراني بصورة كبيرة جداً، وصل ١٢٢٩٠ للدولار، وازداد التضخم الى نحو ٢٠٪، وارتفعت اسعار المواد الغذائية والخدمات، وفقد الكثير من الايرانيين وظائفهم(١٠٤).

ومهدت الانتخابات الرئاسية الايرانية في حزيران ٢٠١٣ الطريق امام الحلول الدبلوماسية للازمة النووية الايرانية حيث اسفرت عن فوز حسن روحاني في الانتخابات، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تطوراً ايجابياً باتجاه الحل الدبلوماسي وصدرت دعوات اوربية أعربت عن رغبتها في استئناف المفاوضات مع ايران بشكل

مباشر بعد التوقف لفترة طويلة، وبالمقابل أعرب روحاني عن نيته التواصل مع العالم بشكل ايجابي(١٠٥).

ونتيجة لذلك اعربت الولايات المتحدة عن استعدادها للحوار، واعادة النظر في العقوبات المفروضة على ايران، من خلال الرسالة التي بعثها الرئيس اوباما في (١٩) ايلول ٢٠١٣، الى الرئيس روحاني، وفيها اعلن استعداد بلاده للتعامل بمرونة فيما يخص العقوبات الدولية المفروضة على ايران، مقابل الكشف عن برنامجها النووي وتعاونها مع المجتمع الدول(١٠٦).

وقادت هذه التطورات الى مفاوضات مضنية في جنيف في تشرين الثاني ٢٠١٣ بين مجموعة (٥ + ١) وايران، انتهت بالتوصل الى اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر، على أن تستمر المفاوضات بهدف الوصول الى اتفاق نهائي وشامل، والذي توج بالاتفاق النووي في الثاني من نيسان ٢٠١٥(١٠٧)، ويتضمن الاتفاق الغاء جميع العقوبات الدولية عن ايران، والغاء الحظر الاقتصادي، والافراج عن العوائد الايرانية المحتجزة والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، مقابل خفض ايران اعداد اجهزة الطرد المركزي الى الثلث، والتزام ايران بسلمية برنامجها النووي(١٠٨).

وينظر البعض الى هذا الاتفاق على أنه بداية الانفتاح الايراني على الغرب والولايات المتحدة، في حين نظر اليه آخرون لاسيما (توماس فريدمان) على انه صدمة للشرق الاوسط، وقال فريدمان (ان الاتفاق له وقع الزلزال الجيوسياسي على كل من العالم العربي واسرائيل، وانه له الأثر الاكبر على المنطقة منذ معاهدة كامب ديفيد والثورة في ايران في سبعينات القرن الماضي)(١٠٩). أما روبرت ستالوف (مدير مركز واشنطن لدراسات الشرق الاوسط) فيصف الاتفاق (بأنه نقطة تحول هامة في التزام الولايات المتحدة في الشرق الاوسط) الا إن ذلك لا يعني على حدّ تعبير ستالوف بأن الولايات المتحدة وايران اصبحتا الان شريكتين، بل الوضع بعيد كل البعد عن ذلك(١١٠).

وهو ما عبّر عنه الرئيس الامريكي اوباما حينما قال ((ان هذا الاتفاق يشبه الاتفاقات بين امريكا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان السوفيت اعداء لامريكا الا إننا عقدنا معهم عدة اتفاقيات كانت في النتيجة لمصلحة امريكا))(١١١) في حين قال رئيس

الوزراء البريطاني كاميرون ((ان عقد هذا الاتفاق لا يعني أن الدول الغربية تقف الى جانب ايران في قضايا المنطقة))(١١٢).

ويبدو أن الاتفاق جاء في ظل ما يعانيه الطرفان من مشاكل وتحديات اجبرتهما على توقيعه، فالولايات المتحدة تسعى الى تخفيف اعباءها في منطقة الشرق الاوسط، وتحويل جزء منه الى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، والتي تشهد تمدداً ملحوظاً للنفوذ الصيني فيها من خلال ما يعرف بـ(استراتيجية عقد اللؤلؤ)، والتي تهدف من ورائه الصين الى السيطرة على المواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مروراً ببحر العرب الى مضيق ملقا، الأمر الذي يهدد النفوذ الامريكي في المنطقة، اما بالنسبة لايران فأن الاتفاق هو نتيجة للعقوبات الاقتصادية والمالية التي ارهقت الاقتصاد الايراني لاسيما مع انخفاض اسعار النفط، مما تسبب في انخفاض حاد في قيمة الريال الايراني وتراجعاً في معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية لايران، مما اعاق تطور قدراتها الانتاجية والصناعية والتكنولوجية وقوض من امكانية الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه لحلفائها في المنطقة، لاسيما النظام السوري الذي يحصل على (٦) مليارات دولار سنوياً ما يشكل نسبة ٢٠- ٤٠٪ من ميزانية الدفاع الايرانية لعام ٢٠١٦(١١٣).

وبالنتيجة النهائية فأن الاتفاق يتيح لايران استعادة وضعها الطبيعي داخل المنظومة الدولية بعد اكثر من عقد من العقوبات والعزلة، كما ان الاتفاق يمثل اعترافاً بالبرنامج النووي الايراني السلمي، وان ايران أحدى الدول النووية في العالم، فضلاً عن إنه سيسهم في استعادة ايران لعافيتها الاقتصادية من خلال رفع العقوبات واستعادة الأموال المجمدة في البنوك الخارجية والتي تقدر بـ(١٥٠) مليار دولار، وهو ما يعزز دورها ونفوذها في ازمات الشرق الاوسط(١١٤).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح بأن السعي الايراني لبناء برنامج نووي متكامل كان حاضراً لدى الحكومات الايرانية بغض النظر عن طبيعتها وعن التغيرات التي شهدتها وتشهدها ايران، فهو مطلب يرتبط بالأرث التاريخي الايراني، الذي شهد لهم ببناء امبراطوري متكامل، فضلاً عن المقومات المختلفة للقوة التي تمتلكها الجمهورية الايرانية، بدءاً من الموقع الجغرافي والقدرات البشرية ومروراً بالامكانات الاقتصادية، التي تؤهلها

وفي كل الأزمان لآداء دور فاعل ليس فقط على المستوى الاقليمي فحسب بل وعلى المستوى العالمي ايضاً.

وتتعاظم هذه الأهمية مع التحديات الكبرى التي شهدتها وتشهدها ايران لاسيما منذ ثمانينات القرن الماضي، فالتغيير السياسي الذي شهدته ايران في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وطبيعة الايديولوجيا التي حملها النظام الجديد، والتي لا تقتصر على الاطار الجغرافي الضيق وإنما تمتد لتشمل الاقليم وما بعدهُ، فضلاً عن ما واجه النظام من تحديات داخلية وخارجية اشعرته بالحاجة الى بناء متكامل للقوة، وتضاعفت هذه التحديات مع التحولات الكبرى في النظام الدولي والتي افضت الى هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، لاسيما وإن الاخيرة وضعت تغيير النظام لا اسقاطه كهدف استراتيجي لها.

وبطبيعة الحال فإن الرغبة الايرانية في امتلاك التقنية النووية وتطويرها لا تقتصر على ما تواجه من تحديات أمنية، بل وترتبط ايضاً بالطموحات الايرانية الهادفة الى تعظيم دورها السياسي والأمني، فهي تسعى لاداء دور فاعل ومتميز على الصعيد الاقليمي وامتداد هذا الدور الى المستوى العالمي، هذا التوجه قوبل برفض امريكي مستمر ومن كل الادارات المتعاقبة، والتي وقفت بوجه أي توجه ايراني لاكمال برنامجها النووي او للوصول الى امكانية استخدام هذا البرنامج للاغراض العسكرية، وتوزعت الادوات المستخدمة في المجال من الضغوط السياسيه والدبلوماسية ومروراً بالمقاطعة الاقتصادية وانتهاءاً بالتهديد العسكري المباشر، ولم تتردد الولايات المتحدة في استخدام هذه الوسائل الا ما تعلق منها بالجانب العسكري، فهي تدرك بأن اللجوء الى هذا الخيار قد يؤدي الى نتائج كارثية على المنطقة، وستكون المصالح الامريكية في أهم مناطق العالم حيوية عرضة للخطر.

ملخص البحث

سعى البحث الى الاجابة عن تساؤلات عدة اهمها ما المبررات الايرانية لتطوير برنامجها النووي؟ وما الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة للتعامل مع البرنامج النووي الايراني؟. ولهذا تم تقسيم البحث الى ثلاثه فصول تحدث الفصل الاول عن نشأة البرنامج النووي الايراني وتضمن مبحثين عالج المبحث الاول البرنامج النووي

الايراني قبل ١٩٧٩، في حين تطرق المبحث الثاني الى البرنامج بعد عام ١٩٧٩، اما الفصل الثاني فقد كان بعنوان دوافع البرنامج النووي الايراني وتضمن ثلاث مباحث خصص المبحث الاول للدافع السياسي، في حين ركز المبحث الثاني على الدافع الاقتصادي اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الدافع الامني والعسكري، اما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن موقف الولايات من البرنامج المووي الايراني، وتم تقسيمة الى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الاول الى الحديث عن موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني للفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٨٧، في حين عالج المبحث الثاني موقف الولايات المتحدة من عام ١٩٧٩ الى عام ٢٠٠٠، اما المبحث الثالث فقد تناول موقف الولايات المتحدة من عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠١٥.

Abstract

Study on the Origin of nuclear program and the US motives and attitude from it .

the Search has sought to answer several questions one of the important is :what is the Iran justifications to develop the unclear program ? And what is the ways that the US used it to deal with Iran's nuclear program? For that reason the study divided to three chapters.

Chapter one deals with the Origin Iran's of nuclear program and it divided to two side the first one deal with nuclear program before 1979 while the another deal with nuclear program after 1979.

Chapter two deals with the motives of the Iranian nuclear program it divided to three studies: the first one is about Political motivation and the second is about Economic motivation while the third deal with the Security and military motives.

Chapter three deals with the US attitude from Iran's nuclear program, it divided to three studies: the first is about the US attitude from Iran's nuclear program between 1945 – 1978, while the second the US attitude between 1979-2000. While the third deals with US attitude between 2001-2015.

هوامش البحث

(١) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرةن ٢٠٠٥، ص٣١٢.

(٢) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٢.
(٣) وئام رحمن كطان، الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١١٩.
(٤) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٣١٢.
(٥) تميم هاني خلاف، القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الاول، ٢٠٠٠، ص١٥٠.
(٦) ابراهيم خليل العلاف، القدرات النووية الايرانية في الشرق الاوسط، سلسلة شؤون اقليمية، العدد ١٠، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٣١.
(٧) رشا حمدي، موقف ادارة بوش تجاه البرنامج النووي الايراني مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان، ٢٠٠٣، ص٣٠٩.
(٨) هاشم اجريد الخوالده، السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، ١٩٩١- ٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٢٦.
(٩) تقديرات استراتيجية، البرنامج النووي الايراني، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، الدار العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص٩٨.
(١٠) احمد ابراهيم محمد، البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.
(١١) محمد احمد عبد ابو سعده، السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢، ص٤٧.
(12) David Albright, An Iranian Bomb, The Bulletin of Atom Scientists, (Washington D.C) January, 1995, pp. 4-7.
(١٣) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.
(١٤) ابراهيم نوار، الخيار النووي الايراني: رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص٢٢.

(15) Leonard S. spector, Nuclear ambitions, Boulder westiview press, 1990, p.204.
(١٦) كينيث ارتيمرمان، العد العكسي لازمة المواجهة النووية المقبلة مع ايران، دار العلم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٣.
(١٧) رحمن عبد الحسين ظاهر، السياسة الخارجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني والاسرائيلي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٨٩-٩٠.
(١٨) وائل محمد اسماعيل، علي حسين علي، آثار الاستراتيجية التسليحية النووية الايرانية على مستقبل الامن الوطني العراقي، مجلة كلية التربية، العدد ٥، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٤، ص٣٢.
(١٩) سعد حقي توفيق، انتشار اسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٧، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٢.
(٢٠) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣.
(21)M.A. Smith, Russia and far abroad 2000, conflict studies Research center ISBN, 2000, p.25.
(٢٢) ستار جبار علاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.
(٢٣) تقديرات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص١٨.
(٢٤) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
(٢٥) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٩٢- ٩٣.
(٢٦) احمد السمان، الحصار التكنولوجي والتوجه الخارجي الايراني، مختارات ايرانية، http://www.ahram.org.eg
(٢٧) زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الاوسط اوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشرق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٧.
(٢٨) حبيبه زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج خضر، ٢٠١٠، ص١٥٦- ١٥٧.
(٢٩) جون سيمبسون، القدرات النووية الايرانية وامكانية تطوير اسلحة نووية، في جمال سند السويدي وآخرون، البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠٠٧، ص١٩.
(٣٠) هاشم اجريد الخوالده، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.
(٣١) جيمس نويز، البرنامج النووي الايراني وتأثيره في امن مجلس التعاون لدول الخليج العريب، في جمال سند السويدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٣٢) تميم هاني خلاف، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.
(٣٣) احمد ابراهيم محمود، ايران وجهود تطوير الصواريخ البالستية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، نيسان ١٩٩٩، ص٢١٧.
(٣٤) محمد أحمد عبد ابو سعده، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
(٣٥) امل حمادة، الملف النووي الايراني والسياسة الخارجية الايرانية، مختارات ايرانية، http//www.ahram.org.eg/acpss.
(٣٦) ابراهيم نوار، مصدر سبق ذكره، ص٢٥- ٢٦.
(٣٧) ابراهيم نوار، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(٣٨) تميم هاني خلاف، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.
(٣٩) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤.
(٤٠) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.
(٤١) جيمس نويز، مصدر سبق ذكره، ص١٠١- ١٠٢.
(٤٢) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.
(٤٣) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
(٤٤) ابراهيم نوار، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٤٥) جيمس نويز، مصدر سبق ذكره، ص٨١.
(٤٦) ابراهيم نوار، صدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٤٧) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.
(٤٨) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
(٤٩) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.
(٥٠) جيمس نويز، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
(٥١) حبيبه زلاقي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
(٥٢) ابراهيم نوار، مصدر سبق ذكره، ص٢٤- ٢٥.
(٥٣) جيرالد جرين، ايران وامن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٨، ص٣٦.
(٥٤) زكريا حسين، ازمة البرنامج النووي الايراني: التحديات المتبادلة الايرانية- الاسرائيلية- الامريكية، مؤسسة حورس للنشر، ٢٠٠١، ص١٥٦.

(٥٥) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بغداد، ٢٠١٢، ص١٨٢.

(٥٦) تميم هاني خلاف، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

(٥٧) جيفري ارونسون، اسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك ايران اسلحة نووية، في جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(58) Shaman Chubin and Sepher Zabin, the Foreign Relations of Iran, University of California press, U.S.A. 1974, pp.92- 94.

(٥٩) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك البدري، عمان، ١٩٩٥، ص٥١.

(٦٠) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الايراني، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص١٨.

(٦١) شموئيل سيجيف، المثلث الايراني، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص٤٣.

(٦٢) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(٦٣) سعد عبد الله العتيبي، الازمة الامريكية- الايرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي ١٩٩٧-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص٦١.

(٦٤) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(65)Marino Donhoff, Bonn and Washington, the strained relationship, foreing Affairs, vol.57, 1979, p. 1058.

(66) Robert W Tucher, American in Decline, The Foreign policy of Matsurit, foreign affairs, vol. 3- no.3, 1980, p.p. 449- 450.

(67) William B Quand, The middle east crisis, foreign Affairs, vol.58, no.3, 1980, p.559.

(68) John K. cooley, Iran: the Palestinian and the Gulf, foreign affairs, vol.7, No.5, 1979, p.1032.

(69) Peter Jay, Regionalism as Geopolitics, foreing affairs vol.58, No.3, 1980, p.505.

(70) Robret Stobaugh and Daniel yering, An Emergency telescoped, foreign affairs, vol. 58, No.3, 1980, p.574.

(٧١) هنري حماتي، سقوط الامبراطورية نظاماً ودولة، دار المعارف، الكويت، ١٩٨٠، ص٦٦.

(٧٢) أحمد بهي الدين، العلاقات الايرانية- الامريكية بين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، مركز الاهرام للدراسات اليساسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الاول ١٩٩٨، ص٢٠٢.

(٧٣) رحمن عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٧٤) رحمن عبد الحسين، المصدر السابق، ص١٤٩.
(٧٥) مجموعة باحثين، بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط، ترجمة: يوسف الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠١، ص٧٢.
(٧٦) صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، مركز الجمهويرة للدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٥، ص٥- ٨.
(٧٧) زينب عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.
(٧٨) رحمن عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.
(٧٩) هيثم مزاحم، عقدة العلافات بين واشنطن وطهران، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ٨٤، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٦- ٦٧.
(٨٠) سعد رزيج ايدام، العلافات التركية الايرانية ١٩٧٩- ٢٠٠٦، الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٥٥.
(٨١) سعد رزيج ايدام، المصدر السابق، ص٢٠٩.
(٨٢) تميم هاني خلاف، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.
(٨٣) رحمن عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.
(٨٤) سكوت ريتر، استهداف ايران، ترجمة: ايمن الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧، ص٢١- ٢٢.
(٨٥) عبد السلام حمدي اللمعي، وحيد القرن ورياح التغيير، الدار العالمية للنشر، القاهرة – ٢٠٠٤، ص٣٢٥.
(٨٦) عبد السلام حمدي اللمعي،المصدر السابق ص٣٢٦.
(٨٧) احمد يوسف وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٦.
(٨٨) جورج بيركوفيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام ٢٠٠٥، في جمال سند السويدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٨٩) سعد عبد الله العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.
(٩٠)سعد عبد الله العتيبي، المصدر السابق، ص٦٥.
(٩١) جورج بيركوفيتش، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٩٢) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكرهن ص١٦٨.

(٩٣) سفير لودجارد، هل يمكن تجنب قصف ايران، مي جمال سند السويدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢- ١٣٣.

(٩٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٥٨.

(٩٥) سمير زكي البسيوني كيف يتعامل العرب مع ايران النووية، مختارات ايرانية، العدد ٧١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، حزيران ٢٠٠٦، ص١٢١.

(٩٦) حبيبه زلاقي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

(٩٧) (خافيير سولانا والصفقة اللغز مع ايران)، مختارات ايرانية ، العدد ٧١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥.

(٩٨) (خافيير سولانا والصفقة اللغز مع ايران)، المصدر السابق، ص٥.

(٩٩) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩- ١٧٠.

(١٠٠) وئام رحمن كطان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(١٠١) سعد عبد الله العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(١٠٢) هيا عدنان عاشور، الديناميكية السياسية وادارة الازمات الدولية، الادارة الامريكية لازمة الملف النووي الايراني نموذجاً، ٢٠٠٠- ٢٠١٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةن جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٣، ص٧٧- ٧٨.

(١٠٣) هاشم اجريد الخوالده، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(١٠٤) هاشم اجريد الخوالده، المصدر السابق، ص٨٠.

(105) http://www.twwitter.com.

(106) http://www.aljazeera.net

(١٠٧) عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(١٠٨) مصطفى علوي، الاتفاق التاريخي بين ايران والستة الكبار والمستقبل النووي:http://araa.sa/indes.php

(١٠٩) محمد أمين المصري، ايران وامريكا اعادة ترتيب الشرق الاوسط، صحيفة مصر العربية:/http://www.masr alarb.com.

(١١٠) روبرت ستالوف، ما الخطأ الفعلي في صفقة ايران النووية، نيويورك ديلي نيوز، ١٤ تموز ٢٠١٥.

http://www.washington institute.org.policy and analysis.

(١١١) حمد جاسم محمد، / الاتفاق النووي في الميزان.http://www.annabaa.org

(١١٢)حمد جاسم محمد، المصدر السابق.

(١١٣) شوقي محمد، الاتفاق النووي وتداعياته الاستراتيجية صحيفة (buyer) العدد ٢٤ في ٢٠١٥/٨/١.

(١١٤) حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.